فعاليات الوفاء بصدق الوعد للرئيس

م.ثامر العلصمي

عقب تأكيد الشعب للاستحقاق الدستوري والتاريخي الأكبر في تاريخ اليمن الحديث في الـ٢٠ من سبتمبر الأغر.. بدأ الوطن يضع قدميه على أولى عتبات مسيرته التنموية للوصول نحو الآتي الأجمل والأكثر ازدهاراً ونماءً.

يتأكد ذلك في فعاليات الوفاء بصدق الوعد لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح.. فعاليات جاءت عفوية وتلقائية ونقية من أية شائبة.. فعاليات جاءت بكلمات فياضة وشفافة ومباشرة وواضحة.. فعاليات نبعت من القلب إلى القلب.. أبرز عناوينها تؤكد أن اليمن قد حددت وجهتها نحو البناء والنماء.. جسدها الأخ الرئيس عبر تلك النشاطات والتحركات التي قام بها خلال مادب الإفطار الرمضانية وزياراته للمحافظات اليمنية وملامسته عن قرب واقع وأحوال المواطنين ولقاءاته مع مختلف الشرائح الاجتماعية من أبناء الشعب اليمني.. وأيضاً جسدها من خلال كلمته بمناسبة عيد الفطر المبارك وكلمته في جامع الجند وتدشينه حفل التخرج السنوي لعدد من الدفع العسكرية وزيارته لجامعة الإيمان.. وأخيراً ترؤسه لمؤتمر المانحين الذي عقد في لندن الأربعاء الماضي..

في فعاليات الوفاء بصدق الوعد لفخامة الأخ الرئيس.. بدأت بشائر صدقه وصدى فعله فيما اتخذ من خطوات وإجراءات عملية تبلور ترجمة مضمون برنامجه الانتخابي الذي حاز بموجبه ثقة الجماهير في ٢٠ سبتمبر الماضي.. منها: انتخاب المحافظين ومديري المديريات وتوليد الكهرباء بالطاقة النووية وإقامة محطات لتحلية مياه البحر وتحذير التجار من التلاعب بالأسعار.

في فعاليات الوفاء بصدق الوعد لفخامة الأخ الرئيس.. عبر فخامته عن الفضاء الديمقراطي الرحب وتبادل الآراء والهموم في لقاءات مباشرة مع القيادات الاجتماعية من خلال دعوة الجميع للمشاركة في تنفيذ المشروع الحضاري الجديد الذي ينبغي فيه إزالة كافة المعوقات والمؤثرات ومنها: معالجة قضايا الثأر وتعزيز التلاحم وإنهاء الخلافات في إطار التزام الديمقراطية منهجاً وخياراً للوصول إلى الغايات المنشودة..في فعاليات الوفاء بصدق الوعد لفخامة الأخ الرئيس.. اعتبر فخامته محاربة الفساد ومكافحة الفقر والبطالة من أهم القضايا كونها من أخطر التحديات التي ينبغي معالجتها بما فيها إنجاز التشريعات والقوانين الموائمة بشكل عاجل وإعادة تنظيم عمل المؤسسات الإدارية والمالية..

في فعاليات الوفاء بصدق الوعد لفخامة الأخ الرئيس.. قطع فخامته وبثقة الطريق أمام المرجفين والمزايدين الذين تقهقروا إلى مخابئهم خائبين من خلال دعوته لفتح صفحة جديدة من التعاون والتلاحم والتسامح واصطفاف الجميع من أجل النهوض بالمهام المستقبلية والعمل معاً من أجل صنع المستقبل الأجمل..

في فعاليات الوفاء بصدق الوعد لفخامة الأخ الرئيس.. أكد فخامته ان الدين الإسلامي قائم على الوسطية والاعتدال وبعيداً عن التطرف والغلو وتفريق المذاهب وان العنف لا يولد إلا عنفاً والتطرف لاينتج إلا تطرفاً..

في فعاليات الوفاء بصدق الوعد لفخامة الأخ الرئيس.. وعود علي عبدالله صالح ليست وعوداً ينتهي مفعولها بزوال الدعاية الانتخابية ولكنها وعود بدأت تدخل مرحلة التطبيق والتنفيذ لها فور إعلانه تكليف الحكومة ولجنة من المختصين من خارج الحكومة لوضع الخطط والبرامج التفصيلية العملية السريعة للتنفيذ.

اليمن السعيد بالفرصة الجديدة
اليمن يستحق أكثر من خمسة مليارات

■ من دون حرب او زلزال وافقت الدول الخليجية وأوروبا وأميركا على دعم اليمن، بأكثر مما قررت منحه الى لبنان بعد الحرب. وهو ما أعتبره انتصاراً غير مألوف في منطقتنا، التي اعتادت على تقديم الاحسان فقط عندما تنكب الدول بحروب او كوارث طبيعية. بادرة المانحين تستحق التقدير واليمن يستحق اكثر منها، إن احسن ادارة المحفظة المالية الجديدة..اجتماع لندن، يمكن اعتباره اهم حدث في هذا الشهر، لو كانت الاحداث تقاس بتأثيراتها العامة لا بالدم والدمار والتنازع السياسي. اتفقت الدول الخليجية والغربية على اهمية تنمية اليمن وتطوير قدراته، وخصصوا للمشروع نحو خمسة مليارات دولار. رقم يفوق ما اعتادت الدول في المنطقة الحصول عليه في معونات السلم، التي تبلغ عادة بضعة ملايين من الدولارات. وهي من المرات النادرة التي تتلقى فيها حكومة دعماً بلا دافع طارئ، بل لأن اليمن خرج للتو من انتخاباته الرئاسية. الدعم عمليا مكافأة للنظام اليمني على التزامه بتعهداته السياسية واستعداده للمضي في مشروع الاصلاح.

عبدالرحمن الراشد

لكن مع اعجابنا بخطوات التطوير السياسي، فان ادارة المساعدات اهم من تقديم المال في العالم الثالث، الذي كما كان اهل اليمن انفسهم يقولون ان المعونات ترسل مثل قطعة ثلج كبيرة وتصل الناس قطرة ماء شحيحة. وما لم تضع الدول المانحة خطة واضحة لدعم القطاعات الانتاجية وإحكام الاشراف على انفاق الاموال، فان المليارات ستذوب سريعا ولن يستفيد اليمنيون منها.

في اليمن مهم تطوير القطاعين الزراعي والصناعي، وتوجيه التعليم لخدمتهما، الذي يعني عمليا تمكين الانسان اليمني من مساره ومستقبله. فبناء الطرق والموانئ والمطارات والمدن الحديثة لا قيمة لها بالنسبة الى بلد لا ينتج شيئا حتى يستخدم فيها هذه المنافذ. ففي اليمن ٢٥ مليونا لا يعمل منهم الا القلة، بسبب نقص الفرص العملية. وفي اليمن مساحات هائلة من الاراضي قابلة للاستصلاح الزراعي. بلد اهله ينتظرون فرصتهم منذ عقود طويلة من دون جدوى بسبب انكفاء الحكومة على نفسها في المدن الرئيسية، وهيمنة القيادات القبلية على ما تبقى من البلاد، وغياب المشروع التنموي الشامل، الذي بسببه صار نصف اليمنيين أميين ومعظمهم يعيش على دولارين في اليوم، رغم ان البلد غني بموارده وموقعه، والى حد كبير يعيش في سلام منذ آخر حرب في مطلع التسعينات.

والرئيس علي عبد الله صالح سار خطوات جيدة في بناء دولة جديدة، تقوم على نظام ديموقراطي يمثل كل اليمنيين، والطريق طويلة من اجل تعزيز مشروعه السياسي الكبير. ولو اكمله بتحديث الانظمة، وتخفيف دور الحكومة في شأن السوق، وشجع على النجاح الاقتصادي، فانه سيجد ثماره اكبر من محفظة الدول المانحة في لندن. وهذا يتطلب من الرئيس اليمني، ثقة بمشروعه ونظامه، بحيث يجعله يشمل الفئات اليمنية الفاعلة الاخرى، كالجنوبية التي لا تزال تشعر بأنها منبوذة، رغم ما تملكه من تجربة وإمكانيات كبيرة.

* الشرق الأوسط

أولى ثمارات برنامج الرئيس المعلّم

علي عمر الصيعري

■ مباشرة، عقب اختتام مؤتمر المانحين بلندن ١٥-١٦ نوفمبر الجاري اعماله بنجاح منقطع النظير، أعلن فخامة الأخ الرئيس المعلم علي عبدالله صالح، قيام الشراكة الحقيقية بين بلادنا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.. فماذا يعني لنا هذا الاعلان المهم جداً؟

في برنامج الانتخابي الاخير، اكد الرئيس المعلم على: «اتخاذ كافة الخطوات والاجراءات اللازمة لانجاح الحوار المستمر والمثمر بين بلادنا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من أجل تطوير التعاون وتعزيز الشراكة الاقتصادية بين الجانبين».«صـ٣١-البرنامج الانتخابي للأخ علي عبدالله صالح».

ويعتبر ذلك أولى ثمرات تحقيق توجهاته «نحو تعاون وشراكة أوسع مع دول ذلك المجلس».. الأمر الذي دلل معه، الرئيس المعلم، بالملموس، على جدية برنامج الانتخابي، واثبت واقعية ومعقولية تحقيقه على ارض الواقع.

وقد حمل لنا هذا التوجه ثلاثة مفاصل نوردها هنا، مع مقاربة لما تحقق منها خلال هذه الفترة القياسية، وما سيتحقق بإذن الله في المستقبل المنظور:

أولاً: المفصل الأول: «تعزيز التعاون والاندماج والتكامل الاقتصادي بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما يعزز المصالح المشتركة للجميع».. إذ لم يمض على الاعلان عن هذا البرنامج الانتخابي شهرين، حتى انعقد الاجتماع الثاني لمجلس وزراء دول مجلس التعاون وبلادنا في صنعاء في الأول من نوفمبر الجاري، اعقبه بعد نصف شهر، انعقاد مؤتمر المانحين بلندن في ١٥ نوفمبر الجاري، والذي تكلل بدوره بنجاح باهر عكس بجلاء ما خطط له الأخ الرئيس المعلم في هذا المفصل بقوله: «تهيئة كل السبل الكفيلة بنجاح مؤتمر المانحين المقرر عقده في شهر نوفمبر بلندن، والخروج منه بالنتائج المرجوة من أجل النهوض بعملية التنمية في اليمن، والتسريع بخطوات اندماج الاقتصاد اليمني في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» صـ٣١ من البرنامج الانتخابي.

لقد اقدم الرئيس المعلم بنفسه على تهيئة السبيل الأساس لانجاح ذلك المؤتمر، عندما رأس وفد بلادنا اليه، والقى فيه كلمة ضافية مهمة أقل ما وصفت به انها اثبتت للدول المانحة صدقية توجهات اليمن لمواصلة عجلة الاصلاحات في مجالات التنمية والديمقراطية وتعزيز الحريات.. كما اقتنعت وفود دول مجلس التعاون بحسن النوايا، وجدية التسريع بخطوات اندماج اقتصادنا في اقتصاديات بلدانهم.

كما ان اعلان الأخ الرئيس المعلم عن قيام الشراكة الحقيقية بيننا وبين اشقائنا في دول المجلس، هو بمثابة ما اشار اليه في البند الـ٤ من المفصل الأول بقوله: «جعل اليمن عمقاً اضافياً، وامتداداً لقاعدة النهضة الاقتصادية والتنمية في المنطقة».

اما البندان الثاني والخامس من ذلك المفصل، فإن تحقيقهما سيتم وفق الخطوات والاجراءات ومخرجات الخطة الخمسية الثالثة، التي ضمن لها فخامته التمويل الملائم بمساعدة ما أقره مؤتمر المانحين لليمن ٤,٧ مليار دولار.

ثانياً: يشير المفصل الثاني الى «تشجيع استثمارات القطاع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».. وقد خطط فخامته لتحقيق البند الأول والثاني منه، بالدعوة الى مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية في بلادنا بحضور الاشقاء في دول المجلس في العام القادم ٢٠٠٧م.

كما ان الاجتماع المزمع عقده في صنعاء للمانحين في مايو ٢٠٠٧م، وفق مقررات مؤتمر المانحين، سيسهم في التوصل الى «توفير بيئة مواتية للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وتدارس تسهيل انسياب حركة النشاط التجاري ورؤوس الأموال بين اليمن ودول المجلس، الى جانب ما في اجندة الاجتماعات المشتركة بيننا وبين المجلس وهيئاته في قادمات الأيام.

ثالثاً: المفصل الثالث والأخير يقول بـ«تنفيذ برنامج تأهيل اليمن لتحسين مستوى التنمية البشرية وتطوير قطاعات البنية التحتية»، وقد خطط لتنفيذه على المدى المتوسط، كمرحلة أولى، حيث سيرتبط بمفاصل وبنود ومخرجات الخطة الخمسية الثالثة التي ستدور عجلتها حثيثاً بعد ضمان تمويلها.

لقد اصبح لدينا، بحمد الله، سقف حُدد في قمة ابو ظبي عام ٢٠٠٥م، للانضمام لمجلس دول التعاون، واصبح لدينا وضوح ورؤية موضوعية لتحقيق ذلك الانضمام المنشود نتجت عن مقررات مؤتمر المانحين.

وفي استطاعة الارادة السياسية لقيادتنا في اليمن ودول مجلس التعاون، والارادة الوطنية في بلادنا لانجاح تأهيل اقتصادها، ان تقلص من مدى ذلك السقف ليتحقق هذا الحلم في غضون أقل من عشر سنوات.. ونحن واثقون في قيادتنا السياسية وفي اشقائنا من قادة دول مجلس التعاون.. متفائلون بما ستحمله لنا قادمات الأيام من تباشير خير وصلاح يعم الجميع.

مصور هوليود أم عضو في البرلمان؟!!

منصور الغُدره

■ الفرق شاسع بين أن تكون مشرعاً أو نائباً برلمانياً انتخبته الهيئة الناخبة لأجل ان تكون ممثلاً لها في السلطة التشريعية وتعكس معاناتها وحقوقها في تلك القوانين التي تخرج من تحت قبة البرلمان، فرق بين أن تكون برلمانياً باسم الشعب وبين ان تكون من هواة التصوير السينمائي وتطبيق ما شاهدته في السينما من خيال أفلام هوليود الأمريكية في الواقع اليمني، لأن من وظيفة البرلمان ان يشرع ويراقب تنفيذ ما شرعه، وقيام المصورالسينمائي بممارسة التصوير بناءً على الحق الذي منحه المشرع «حاشد» ولايجوز ان ينتقل من مشرع إلى مصور كما فعل النائب- مع الأسف- أحمد سيف حاشد الذي ترك مهمته الرئيسية تحت قبة البرلمان وتسلل خفية إلى مهنة التصوير والقيام باغتصاب مهنة غيره عنوة، بل إنه ترك أرقى مهنة في المجتمع وهي التشريع وذهب إلى افتعال المشاكل هنا وهناك ومحاولة تأليب الرأي العام بإدعائه وضجيجه حول أشياء وقضايا يدعيها وهي في الحقيقة ليست موجودة إلاّ في خياله وأوهام يعيشها نتيجة الكوابس التي تداهمه في نومه العميق تحت قبة البرلمان أثناء مناقشة القوانين من قبل زملائه في المجلس..

المؤسف ان الأخ أحمد سيف حاشد يختلق معارك واهية بحجة صفته النيابية رافعاً الحصانة البرلمانية التي عبث بها إيما عبث، ولو كان يحترم مهنة التصوير فعلاً لما مارسها وهو بصفته نائباً لا مصوراً، ومثل هذا التحايل لايوحي إلاّ انه يحاول تضليل كل من يعترضه ويقمع كل من يخالفه الرأي- كما سبق وان مارس عملية التضليل على ناخبيه حينما خدعهم ومنحوه ثقتهم لكي يكون نائبهم وممثل لعامة الشعب في المجلس فألبسوه ثوباً ليس من مقاسه- ثوب التشريع- فصار الرجل يعبث بصفة النائب ولم يحفظ مكانتها الرفيعة، واعتقد انها خدعة انطلت على الناخبين الذين قد أصبحوا اليوم يعضون الأنامل نادمين على الصورة غير اللائقة التي أظهرهم بها هذا النائب.

للأسف ان مشكلة النائب أحمد سيف حاشد يريد ان يكون فوق قبة البرلمان وليس تحتها وفوق القوانين التي يشرعها البرلمان، ولم يحفظ منها سوى حقه في الحصانة التي ذهب الرجل إلى الإسراف من استخدامها صباح مساء دون خجل ولا وجل..

وما الضوضاء والضجة التي أحدثها أحمد سيف حاشد في مجلس النواب الأسبوع الماضي ليست ببعيد، كما ان تلك الألفاظ التي قذف بها الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزيرالداخلية ما هي إلاّ دلائل وحجج دامغة بأن الرجل لايتصرف كنائب برلماني لا داخل المجلس ولا خارجه، فهو هكذا وجد وعلى هكذا ترعرع وتربى وهكذا سيظل ولن ينفعه أو يسوي اعوجاجه أي نصح أو أكاديمية.

الرجل استغل تعاطف الكتلة البرلمانية معه معتقداً ان أحمد سيف حاشد قد أصبح فعلاً نائباً يدرك حجم مسئوليته، وعلى افتراض صحة ما يدعيه من أنه تعرض للاحتجاز من قبل أفراد جهاز الأمن السياسي.. لكن سرعان ما اكتشف الجميع ان مايقوله أحمد سيف ليس سوى مكايدة سياسية وما التقاط الصور لوزير الداخلية ورئيس جهاز الأمن السياسي بكاميراته أثناء دخولهما من باب قاعة المجلس إلاّ استدلال كافٍ على أن الرجل أراد من خلال ذلك أن يوجه رسالة أنه أتى بالرجلين عنوة إلى المجلس، وهو مالم تأت به الأوائل..

ومن حق العليمي أن يغادر القاعة لتلك الألفاظ البذيئة التي لايليق بطفل ولا بشلة الأسواق أن ترمي بها نحو المسئول الأول في الحكومة، فكيف يعقل الحال أن تخرج من في نائب يمثل الشعب في البرلمان.. ولأن الرجل قد ألف على مصادرة حقوق الآخرين في الكلام فلم يطق كلام العليمي الذي جاء إلى تلك القاعة لتوضيح الحقيقة، والحقيقة وحدها الخالدة..

سلمان النهاية المخزية

يحيى علي

■ لم تكن عملية اللجوء السياسي التي أقدم عليها الزميل خالد سلمان في لندن.. بالمستغربة أو بالحدث الذي لم يكن متوقعاً حدوثه بالمرة- وإنما كانت خطوته هذه طبيعية ونتيجة لحالة الخطاب المتشنج الذي اخذ به في إدارته لصحيفة «الثوري» لسان حال الإشتراكي- والذي استطاع بجدارة ان يحولها إلى صفحات سوداء تسيئ للوطن وإنجازاته وتساهم في المزيد من التجهيل والتضليل للرأي العام.

سلمان إذاً توج خطابه المشئوم هذا باللجوء السياسي معتقداً ان ذلك أمر من شأنه ان يهيئ له فرصاً جديدة لمزيد من المواصلة في تشويه الوطن والنيل من إنجازاته.. وذلك بعد ان افرغ في صحيفة «الثوري» كل ما بجعبته من سوداوية، وبعد ان وجد نفسه عاجزاً عن الاستمرارية على هذا النسق الذي لم يجلب له ولحزبه وصحيفته سوى اتساع دائرة الرفض والاستهجان لممارسات من هذا القبيل.

سلمان ونتيجة لانغماسه الشديد في دائرة المناكفة والمزايدة والتضليل نسي في لندن أنه كان في مهمة رسمية كعضو في وفد رئيس الجمهورية المشارك في أعمال مؤتمر لندن للمانحين وان النظام الذي ما فتئ لحظة من مهاجمته والسخط عليه قد منحه شرف المشاركة في هذا المحفل الدولي بالرغم من ممارساته الإعلامية العدائية للنظام وبالرغم أيضاً من معرفة النظام الذي يهاجمه ان مشاركته في الوفد الإعلامي لاجدوى ولا فائدة منها خاصة وان آراءه ومواقفه معروفة.

وهي مواقف وآراء ستجعله يسجل كل انطباعاته في مؤتمر المانحين برؤيته المعروفة المتشنجة والمأزومة التي لاترى في هذا المؤتمر شيئاً جميلاً سوى التسطير لكل المفردات التي من شأنها ان تفقد ثقة أبناء الوطن بالغد المشرق.

سلمان تناسى كل هذا وعندما أقدم على تقديم حق اللجوء السياسي لم ينل سوى حالة من الاستهجان من قبل زملائه الإعلاميين ومن قبل كافة المتابعين والمهتمين، حيث لم يجد مبرراً موضوعياً ومنطقياً لخطوته هذه سوى أنها كانت مجرد فقاعة سرعان ما تتلاشى ولن تغير من الأمر شيئاً..سلمان الذي استغاث بالآخر هارباً من الممارسة الديمقراطية التي ينعم بها وطنه ستظل كل حيثياته التي سطرها في شرحه ابعاد ومدلولات خطوته هذه عاجزة من ان تقنع ذا عقل ومنطق بكل ما يدعيه وما وصفه في حيثياته من ملاحقات قضائية لم يكن سوى مجرد شهادة على الديمقراطية التي تجعل من القضاء الوسيلة الوحيدة التي يأخذ كل طرف من الأطراف حقه القانوني.. ولم يأت من خلال هذا الإدعاء شيء جديد وقد انسته حالة التأزم التي يعيشها ان هذا الحالة من الحالات المعتادة والطبيعية التي طالما تحدث في البلدان الديمقرطية حتى في المملكة المتحدة التي لجأ إليها سياسياً.

أما ما حاول ان يسرده من انتهاكات لحقوق الصحفيين في بلادنا فذلك أمر يعكس مدى تصديقه لأكاذيبه التي حفلت بها صفحات «الثوري» وبات من كثرة ترديدها بصدقها وقد تناسى في هذا الصدد ان الثوري صحيفة الاشتراكي تقول وتحلل وتعرض ما تريده من آراء ومواقف وبلا حدود وان مجموعة القضايا التي رفعت ضدها لم تؤثر واحدة منها على أداء الصحيفة أو تعرضها للإيقاف أو الخ.. من الأساليب التي قد تمنعها من ممارسة نشاطها وبكل مهنية..

المهم سلمان وكل ما حاول ان يقدمه من حيثيات لخطوته الهمجية هذه ستظل عاجزة كل العجز ان تعفيه من فعلته هذه بحق نفسه وبحق حزبه وبحق مهنة الصحافة وبحق مسئوليته الوطنية.

ذلك ان لجوءه السياسي لم يكن نتيجة لهروبه من السجن وقطعه الفيافي والصحاري حافياً مطارداً من قبل ا لنظام الذي يناصبه العداء ولم يكن نتيجة لإ جراءات تعسفية باتت تجعل حياته في خطر..وإذاً سلمان يحاول كما سبق أن أشرنا البدء في مرحلة جديدة من العداء لوطنه وتوجهاته الجديدة فإنه لن ولم يمثل أي إضافة جديدة لمن سيلحق بهم من رفاقه المأزومين الكارهين لكل جديد في وطنهم والمصممين على اغلاق عقولهم وقلوبهم أمام مختلف معطيات واقع اليمن الجديد والحريصين على العودة إلى الوراء في زمن لامكان فيه للمتخلفين والمغرمين بآرائهم الشمولية التي نبذها الشعب بل وترفضه معطياته الجديدة.

وإذا كان سلمان يعتقد انه بخطوته هذه سيجد ما يهيئ له النيل من وطنه فعليه ان يدرك انه أضحى ومن يقف معه في مزبلة التاريخ وبأنه بلجوئه قد قدم خدمة لوطنه بل ولحزبه الذي كان هو الآخر يعاني من أفكاره التعصبية ويمثل إحدى العوائق التي تحول دون ان يحقق الاشتراكي عودة جديدة إلى الحياة اليمنية تتناغم مع معطيات الراهن اليمني بل والعالمي..

وخلاصة ان سلمان الهارب من الممارسة الديمقراطية في وطنه سوف لن يجد من يغفر له ذنبه هذا سوى أولئك المرضى الذين يعانون من جلد ذواتهم وأوطانهم والغارقين في وحل المزايدة والمناكفة التي انغمسوا فيها كثيراً إلى حدود انهم فقدوا عقولهم وباتوا أوعية خطيرة لايؤتمن من خلالها ان تتحول إلى وباء ينال من كل وطني غيور محب لوطنه حريصاً على السير مع تحولاته نحو الغد الأفضل الذي ينشده وتنشده أجياله.

حتى لانخسر ما بدا لنا أننا ربحناه

جمال عبدالحميد

■ مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن خلال الفترة من ١٥-١٦ من الشهر الجاري.. يمثل الحدث الأبرز الذي استحوذ على اهتمامات جميع أفراد الشعب اليمني في الداخل والخارج..

- هذا الحدث التنموي المهم لايقل شأناً عن الحدث الديمقراطي الذي خاضته اليمن في الـ٢٠ من سبتمبر الماضي واستطاعت ان تسجل تجربة ديمقراطية نادرة نالت بموجبه احترام وتقدير كل المتابعين والمهتمين بالشأن الديمقراطي اليمني في العالم.

- وإذا كنا قد خضنا هذا الاستحقاق الديمقراطي بكل ثقة واقتدار واستطاع شعبنا ان يسطر أنصع صفحات الوعي المجتمعي والممارسة الديمقراطية الذي كان البعض يراهن بحكم مجمل الظروف المحيطة بممارسة هذا الاستحقاق ويضع أكثر من علامة استفهام بإمكانية نجاح التجربة من عدمها..

إلاّ أن وعي المواطن اليمني وعشقه للحرية والديمقراطية وقدرته على التعاطي مع هذا الحق بوعي ومسئولية قد مثل رسالة واضحة لكل المراهنين وأجاب على كل علامات الاستفهام التي أثارها البعض قبل وأثناء وبعد الحملة الانتخابية الرئاسية والمحلية.

- وأجزم بالمطلق ان نجاح مؤتمر المانحين وحصول اليمن على دعم مالي يقارب (٥) مليار دولار لسد الفجوة التنموية للخمس السنوات القادمة يأتي في سياق هذا الاستحقاق الذي يحسب لليمن وقيادته الحكيمة، كما أن هذا النجاح للمؤتمر يلجم كل الأفواه المشككة بصدق التوجه الديمقراطي وسلامة الخطط التنموية التي تسعى القيادة السياسية إلى إنجازه في قادم الأيام. لكن من الانصاف القول.. ان نجاح مؤتمر المانحين في لندن ليس النهاية فيما نرجو ونطمح.. بل يمكن القول بالمطلق بأنه وبين قوسين (بداية سعيدة.. أو نهاية خطيرة) قد توصلنا إلى هاوية سحيقة..

وبالتالي.. نحن أمام استحقاق تنموي مكشوف ومحل انظار ومراقبة كل المانحين.. وبقدر نجاحنا في نيل ثقة المجتمع الدولي في ممارستنا للحقوق السياسية في البلد بالقدر ذاته نحن أمام استحقاق من نوع آخر أكثر أهمية وشمولية وهو الاستحقاق التنموي الذي علينا أن ننال ثقة المجتمع الدولي فيه من خلال الاصرار على النجاح في تنفيذ خططنا التنموية وتذليل كل الصعوبات والمعوقات التي قد تعترض مسيرة البناء والتنمية في كل القطاعات الاقتصادية المختلفة..

وهذا هو الرهان الحقيقي الذي بدونه نكون قد خسرنا مابدت لنا فيه الأيام أننا ربحناه..